

Haitham Tabei

July 20, 2012

## السياسة تهدم دولة القانون في مصر

يبين أحكام واجبة النفاذ للمحكمة الدستورية العليا بحل مجلس الشعب المصري ويتم خرقها، وقرارات رئاسية سيادية لرئيس الجمهورية المنتخب يتم إبطالها بحكم آخر لنفس المحكمة، ومؤسسات منتخبة يتم تقديم الطعون القانونية لأغراض سياسية .. مساحة ضيقة من الشد والجذب بين السياسة والقانون في مصر التي تعيش أزمة سياسية محتدمة في تفسير أحكام المحاكم ونصوص القانون بين خبراء القانون ورجال السياسة، وبعد 18 شهر من الثورة انتقل الصراع على السلطة في مصر من الميادين إلى قاعات المحاكم حيث تحولت قنابل الغاز والرصاص المطاطي المستخدم ضد الثوار والمتظاهرين الشباب إلى أحكام قضائية اختلط فيها السياسة بالقانون ما جعل الأزمة السياسية في مصر أزمة سياسية بامتياز لكنها مغلقة بغطاء قانوني والقضاء المصري ساحة لمبارزة الغرماء السياسيين في مصر.

وكانت المحكمة الدستورية العليا في مصر حكمت في منتصف يونيو بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشعب (الغرفة الأولى للبرلمان المصري) بسبب منافسة بعض المنتمين حزبيا على مقاعد الثلث المخصص للمستقلين، وهو ما أبطل شرعية مجلس الشعب المصري ليصدر المشير محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس العسكري، (الحاكم وقتها) قرارا بحل البرلمان المصري، ليسترد المجلس العسكري الحق في التشريع، كما حكمت حينها بعدم دستورية قانون العزل السياسي، الذي أصدره البرلمان، ما سمح للفريق أحمد شفيق بالترشح لرئاسة الجمهورية، وهي الأحكام التي فسرها الكثيرون على أنها محاولة من المجلس العسكري الحاكم لوقف زحف التيار الإسلامي على مؤسسات الحكم بعد السيطرة على مجلس الشعب والشورى وعدد من النقابات المهنية والعمالية والمنافسة على الرئاسة وقتها، قبل أن يفوز بها محمد مرسي المرشح عن حزب الحرية والعدالة.

بعدها بأيام استغل المجلس العسكري عودة سلطة التشريع له لإصدار الإعلان الدستوري المكمل الذي حد من صلاحيات الرئيس وحسن من التشكيل الحالي للمجلس العسكري ضد الإقالة من الرئيس مرسي، كما أعطى العسكري الحق في تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور المصري حال تم عرقلة عملها، وهي بالمناسبة أيضا معرصة للحل بحكم القضاء الإداري خلال أيام بعدما قدم محامون ينتمون للتيار المدني عشرين طعن قانوني ضد الجمعية.

وبعض أيام من تنصيبه رئيسا للجمهورية، اصدر الرئيس محمد مرسي قرارا إداريا بإلغاء قرار المشير طنطاوي بحل البرلمان داعيا مجلس الشعب للانعقاد، وهو ما أثار عاصفة انتقادات واسعة ضد الرئيس مرسي، انتهت بقرار آخر للمحكمة الدستورية العليا يلغي القرار الإداري لرئيس الجمهورية.

وعادت رئاسة الجمهورية لترد في بيان لها بالتأكيد على احترام الدستور والقانون، وتقدير قضاء مصر الشامخ وقضائه الشرفاء، معلنة التزامها بالأحكام التي يقوم القضاء المصري بإصدارها، وتعلن حرصها البالغ على إدارة العلاقة بين سلطات الدولة ومنع أي صدام.

وتسيطر الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية على نحو 70% من مقاعد مجلس الشعب المصري، كما ينتمي الرئيس المصري محمد مرسي لجماعة الإخوان المسلمين وكان أول رئيس لرئيس لزعامها السياسي، حزب الحرية والعدالة، وهو ما يثير مخاوف لدى أنصار الدولة المدنية من سيطرة جماعة الإخوان المسلمين على مقاليد الحكم في مصر.

وباعتقادي أن الصراع القانوني الحالي الدائر في مصر بين مؤسسة الرئاسة والمحكمة الدستورية العليا ما هو إلا صراع سياسي بين المجلس العسكري وأنصار الدولة المدنية من جهة، والرئيس مرسي وجماعة الإخوان المسلمين وأحزاب وقوى تيار الإسلام السياسي من جهة أخرى، خاصة أن الرئيس مرسي وجماعة الإخوان المسلمين أبدوا اعتراضا واسعا على الإعلان الدستوري المكمل، الذي أصدره المجلس العسكري، والذي يحد من صلاحيات رئيس الجمهورية بشكل كبير.

ويشير مراقبون إلى أن مرسي يخوض معركة لاستعادة صلاحياته وشرعية البرلمان لتنفيذ برنامجه الانتخابي وهو ما يخلق صراع قانوني بين الإرادات السياسية بين تيار الإسلام السياسي الذي يريد أن يتغلب على السلطة والمجلس العسكري المدعوم بالتيارات المدنية التي تواجهه باستماتة.

اللافت، أن الأحكام المتعاقبة للمحكمة الدستورية وغيرها من المحاكم المصرية كذا قرار رئيس الجمهورية بعودة البرلمان فتحت بابا واسعا من الجدل بين الخبراء القانونيين من كافة الاتجاهات وآراء مختلفة ومتباينة أيم اختلاف في تفسيرها رغم أن النصوص القانونية المختلف عليها أغلبها لا يقبل إلا تفسير واحد بعيدا عن كل هذا الجدل.

ويرجع البعض الأزمة القانونية الحالية إلى مربع صراع الثورة والثورة المضادة، عبر محاولة أنصار النظام السابق في مؤسسة القضاء المصري عرقلة مسيرة الرئيس مرسي وتكبييل قراراته.

ويعتقد مواطنون أن أنصار الثورة المضادة يستخدمون الإعلام والمحكمة الدستورية العليا لهدم مؤسسات الدولة بعدما تم هدم المؤسسة التشريعية والآن يقومون بمحاصرة الرئيس، وهو ما يعكس مدى إدراك المواطنين للضرر البالغ الذي تعرض له القانون في مصر من ألعاب السياسيين.

ومع تسييس واضح لأحكام المحاكم والتلاعب بالقانون لأغراض سياسية يمكن القول أن السياسيون في مصر أهانوا القانون من أجل مصالحهم الضيقة ما يبشر بانتهيار دولة القانون في مصر، وسيكون من المستحيل إقناع المواطن العادي باحترام القوانين بينما الساسة لا يحترمونها وبالتالي سنتنهار هيبة القانون واحترامه.